وضع تسعيرة مناسبة للتمور

□ بغداد / المدى

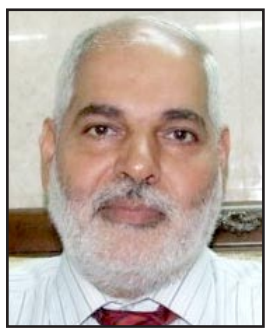

فؤاد الدوركي

ذكر عضو لجنة الزراعة والمياه البرلمانية فؤاد الدوركي أن لجنته ستعقد لقاءً مشتركا خلال الشهر المقبل مع الوزارات المعنية حول آلية تسويق التمور وتصنيعها و الاتفاق على تسعيرة مناسبة لتسويقها.

وقال الدوركي بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء): إن التمور تعد من المحاصيل الإستراتيجية والاقتصادية للبلد كونها تدخل في صناعات مختلفة توفر مردوداً اقتصادياً كبيراً للبلد.

وأضاف: أن لجنة الزراعة والمياه النيابية ستعقد لقاءً مشتركاً يضم وزارات التجارة والزراعة والصناعة والتربية وبعض من الممثلين عن الجمعيات الفلاحية ومعامل القطاع الخاص المتخصصة لتصنيع التمور لمناقشة أهم المستجدات التي من خلالها يتم الاهتمام بالتمور.

وتابع: ستتم مناقشة وضع آلية تسويق جديدة تتلاءم مع أهمية هذا المحصول على الاقتصاد العراقي لكي نتجاوز المشاكل التي تحدث في كل عام بمراحل تسويق وتسلم التمور، مما أدى إلى إتلاف أطنان من التمور في المخازن من خلال مشاورة وزارة الصناعة حول تصنيعها ووزارة التربية لشراء المصنعة منها وتوزيعها على الطلاب في ما يسمى بالتغذية المدرسية.

وأكد أهمية الاهتمام بهذا المحصول من خلال دعم المزارعين العراقيين وتوفير احتياجاتهم ووضع تسعير مناسبة لشراء التمور منهم لتشجيعهم على زراعتها والاهتمام بها.

التجارة تعلن المصادقة على قانون دعم القطاع الخاص

□ بغداد / المدى

أعلنت وزارة التجارة عن مصادقة رئاسة الجمهورية على قانون الوزارة رقم (٣٧) لعام ٢٠١١.

وقال المكتب الإعلامي لوزارة التجارة في بيان بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء): إن القانون يتألف من ثلاثة فصول الأول يتعلق بالتأسيس والأهداف ويتكون من ثلاث مواد والثاني يتكون من مادة واحدة تتعلق بالوزير وما يرتبط به من وكلاء ومستشارين، والثالث يتعلق بالهيكل التنظيمي للوزارة ويتألف من ست مواد تتعلق بالوزارة وتشكيلاتها والشركات التابعة لها.

وأضاف: أن تشريع هذا القانون جاء لإيجاد سياسة تجارية واقتصادية تتلاءم مع التحول نحو سياسة اقتصاد السوق لتعزيز وتفعيل ودعم القطاع الخاص في النشاطات الاقتصادية العامة للبلد ولدعم وتطوير العلاقات الاقتصادية الخارجية ولتوفير الخزين الإستراتيجي الذي من شأنه ضمان إمكانية مواجهة الأزمات والكوارث ولإعادة النظر في الهيكل التنظيمي للتشكيلات الإدارية وتنسيق العلاقة مع الشركات العامة ذات الصلة بوزارة التجارة.

إلى ذلك انتقد عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية محما خليل سياسة الدولة الاقتصادية كونها لا تعطي الدور الفاعل للقطاع الخاص وهيمنة القطاع العام على حساب الخاص.

وقال خليل بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء) أمس الأربعاء على الرغم من أن الدستور أوصى بإعطاء الدور الفاعل للقطاع الخاص لبناء الاقتصاد العراقي والنهوض به.

وأضاف خليل: أن أغلب المعامل الصناعية والشركات التابع للقطاع الحكومي العام متوقفة وغير منتجة فيجب إشراك القطاع الخاص للعمل بها أو تسليمها له ليأخذ دوره في النهوض بهذه المؤسسات لإعادتها إلى العمل وجعلها منتجة.

برلمانيون: لا يحق للحكومة إدخال تعديلات على موازنة العام الحالي

دعوات إلى الإسراع بتقديم موازنة ٢٠١٣

□ بغداد / متابعة المدى

مازالت الخلافات قائمة على الموازنة حتى بعد اقرارها

أكد برلمانيون أمس الأربعاء عدم جواز إدخال أي تعديلات على الموازنة من قبل الحكومة بعد إقرارها في مجلس النواب، لافتين إلى أن ذلك سيكون مخالفا للقانون.

في الوقت ذاته طالب النائب محمد اللكاش بالإسراع في تقديم موازنة العام ٢٠١٣ لتلافي تأخير إقرارها .

وقال عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب محسن السعدون بحسب(آكانيوز)، إن مجلس الوزراء لا يحق له ادخال تعديلات على اي قانون يصوت عليه مجلس النواب بما في ذلك قانون الموازنة، ولكن من حقه قانونا ان يبعث الى مجلس النواب بمقترح تعديل القانون".

وأضاف السعدون أن التغيير المباشرة لفقرات القوانين التي صوت عليها مجلس النواب تعتبر مخالفة قانونية ودستورية أيضاً".

من جانبه بين عضو مجلس النواب لطيف مصطفى مطالبة مجلس الوزراء بإجراء تغييرات على موازنة عام ٢٠١٢ التي أقرها البرلمان لا تجوز قانوناً.

وقال مصطفى للبغدادية نيوز إن قانون الموازنة تم التصويت عليه وينبغي إرساله إلى رئاسة الجمهورية للمصادقة عليه خلال خمسة عشر يوماً ثم بعد ذلك من يريد إجراء التعديل على الموازنة أما اللجوء إلى المحكمة الاتحادية أو جمع تواقيع عشرة نواب".

وأعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ بان مجلس الوزراء سيعمل على تغيير بعض البنود في الموازنة التي جرى تعديلها من قبل مجلس النواب لتكون منسجمة مع السياقات القانونية والدستورية، مبيناً حرص الحكومة على السياقات الدستورية التي تحكم عمل مؤسسات الدولة وسلطاتها وصلاحياتها.

وقال الدباغ: إن مجلس الوزراء عقد جلسته الاعتيادية التاسعة برئاسة رئيس الوزراء نوري المالكي وبحضور جميع الوزراء.

وأضاف الدباغ أن "المجلس ناقش موازنة عام ٢٠١٢ التي اقرها البرلمان"، مُبيناً وجود بنود جرى تعديلها، وإضافتها من قبل البرلمان، لكن سوف يعمل مجلس الوزراء على تغييرها ومعالجتها لتكون منسجمة مع السياقات القانونية والدستورية".

في الوقت نفسه طالب البرلماني محمد اللكاش بالإسراع في تقديم موازنة ٢٠١٣ لتلافي تأخير إقرارها منتقدا موازنة عام ٢٠١٢.

وقال اللكاش بحسب ○الفرات نيوز□ أمس الأربعاء إن من المفترض أن يشرع البرلمان بالتصويت على موازنة عام ٢٠١٣ لكن تأخر إقرار موازنة عام ٢٠١٢ حال دون ذلك".

وأضاف اللكاش: لا يوجد التزام جدي في المواعيد الخاصة بالموازنة المالية وهذا الامر يؤثر سلبا على المواطنين خاصة الفقراء منهم لأنها في تماس مباشر مع قوتهم اليومي.

في غضون ذلك قال النائب زهير الاعرجي بحسب○الفرات نيوز□: إن نقض الموازنة المالية سيؤثر بشكل سلبي على تخصيصات المحافظات والمشاريع الخدمية، ولن يؤثر على الموازنة التشغيلية.

واضاف ان نقص الموازنة سيؤثر بشكل سلبي على المشاريع خاصة الاستثمارية منها ولن تتاثر التشغيلية لان التشغيلية والبالغة نسبتها ٧٠٪ لا تحتاج الى مصادقة البرلمان فهي مخصصة لدوائر الدولة ومؤسساتها ولا يمكن تعطيلها وتعطيل فيما ستتأثر الاستثمارية والبالغ نسبتها ٣٠٪ والتي تخص المشاريع الاستثمارية وتخصيصات المحافظات".

وكان مجلس النواب قد اقر في ٢٣ من الشهر الجاري موازنة عام ٢٠١٢ بعد أن أجرى عليها عددا من التغيرات أبرزها رفع المنافع الاجتماعية بقيمة ١٠٠ مليار دولار.

وتتضمن موازنة عام ٢٠١٢ تفعيل منح القروض المالية للمواطنين لأغراض السكن وللمزارعين بدون فوائد مالية وهو أمر قد يجعل منها طريقا لإيجاد حلول آنية لازمة السكن وتنشيط القطاع الزراعي.

وأقرت الحكومة في اجتماعها الطارئ في (٢٠١١/١٢/٥) موازنة عام ٢٠١٢ بمقدار ١٠٠ مليار دولار (نحو ١١٧ تريليون دينار عراقي) وبعجز يصل إلى ١٣,٥ مليار دولار (نحو ١٧ تريليون دينار.

توزيع مفردات التموينية الجديدة بعد صرف المخزون الحالي

□ بغداد / المدى

قالت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية أمس الأربعاء إن وزارة التجارة ستباشر بتوزيع مفردات البطاقة التموينية ضمن العقود التي أبرمتها مؤخراً بعد صرف المخزون الحالي. وقال عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار عامر الفائز في لـ"شفق نيوز" إن "وزارة التجارة أبرمت عقوداً مع شركات أجنبية لتزويد العراق بمفردات البطاقة التموينية"، مبيناً أن "الوزارة أوقفت توزيع المفردات ضمن تلك العقود لحين صرف المخزون الحالي لديها".

وأضاف الفائز أن "مجلس النواب شكل لجنة نيابية لمتابعة إبرام العقود وفحص المواد الغذائية التي ستوزع من ضمن المفردات"، مشيراً إلى أن "أعضاء اللجنة يحتفظون بنماذج من المواد الغذائية ضمن العقود المبرمة حديثاً، لغرض التأكد من جودتها ومقارنتها مع ما سيوزع على المواطنين مستقبلاً". وسبق لعضو لجنة الاقتصاد والاستثمار ناهدة الدايني أن قالت في حديث لـ"شفق نيوز" إن هناك لجنة شكلها مجلس النواب تعنى بمتابعة نوعية مفردات البطاقة التموينية وانسيابية توزيعها على المواطنين، مبينة أن اللجنة ستبدأ عملها بداية العام الحالي.

وأوضح الفائز أن المواد الغذائية ضمن تلك العقود ليست نوعية ممتازة، ولكن يمكن القول إنها جيدة، وسترضي المواطنين".

التخطيط تبدأ العمل مع المحافظات لتنفيذ مشاريع التنمية

□ بغداد / المدى

أكدت وزارة التخطيط أمس الأربعاء أنها بدأت العمل مع المحافظات على تنفيذ مشاريع التنموية من خلال موازنة عام ٢٠١٢. وقال وزير التخطيط علي شكري بحسب (أكانيوز) إن الوزارة بدأت بالتنسيق مع مجالس المحافظات للبدء بتنفيذ مشاريع تنموية ضمن موازنة عام ٢٠١٢ وتسريع تداول المناقلات من موازنة عام ٢٠١١". وأضاف أن "وزارة التخطيط تعمل على تسريع تنفيذ المشاريع الخدمية ومنح المحافظات صلاحيات واسعة مع تسهيل الإجراءات البيروقراطية والإدارية" مشيراً إلى أن "وزارة التخطيط تعمل على إنجاح تنفيذ الخطط المرسومة للمحافظات بصورة دقيقة". يأتي ذلك في وقت جدد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الاثنين تعهده بمنح المحافظات مزيدا من الصلاحيات، إلا انه شدد على مركزية الأمن والثروات الطبيعية. وتعهد المالكي في ٢٨ كانون الأول الماضي بزيادة صلاحيات المحافظات بعد أسابيع من مطالبات بتشكيل أقاليم مثيرة للجدل بين العراقيين.

خبير: البورصة غير مشجعة والمصارف الصغيرة ستتلاشى

□ بغداد / المدى

أفاد الخبير المالي عبد الستار البياتي بأن عمل سوق الأوراق المالية غير مشجع بالرغم من دخول التكنولوجيا الحديثة، مرجحاً انسحاب المصارف الصغيرة في حال دخول مصارف مندمجة ذات رؤوس أموال كبيرة.

وقال البياتي بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء): إن سوق الأوراق المالية في العراق منذ عام (٢٠٠٣) وحتى الآن ما زالت غير مشجعة وفيها قصور بالرغم من التطورات الموجودة فيها وإدخال الجانب التكنولوجي واستخدام الأجهزة الالكترونية بسبب الرؤية القاصرة لهذا السوق وربما هناك شك في دوره في التنمية الاقتصادية للبلد.

وأضاف: أن الاستثمار في البورصة يعد استثمارا غير مباشر من خلال مساهمة الشركات التنموية والمصارف المالية، مشيراً إلى أن القطاع المصرفي عاجز على أداء دوره بالشكل الصحيح في عملية التنمية الاقتصادية بالرغم من أن البلد كان معولا عليه بأن يؤدي الدور المهم في عملية الإصلاح الاقتصادي للبلد.

وأشار إلى أن البنوك المحلية الصغيرة إذا لم تطور نفسها بامتلاك مبالغ كبيرة فأنها ستنسحب من سوق الأوراق المالية في حال دخول مصارف كبيرة وذات رؤوس أموال عالية قد تكون مندمجة مع مصارف عالمية أخرى لأنها غير قادرة على المنافسة مع تلك المصارف.

واقترح البياتي: اندماج المصارف الصغير مع أخرى كبيرة كي تكون لها رؤوس أموال كبيرة تستطيع من خلالها منافسة تلك المصارف في التداولات المصرفية في البورصة المحلية.

شركات أجنبية تبدي رغبتها في الاستثمار بالبصرة

□ البصرة/ وكالات

أبدت مجموعة شركات بوردك وسيسمو الهولندية استعدادها للاستثمار في محافظة البصرة واغتنام الفرص المطروحة، فيما عرضت الأولى التصاميم الهندسية لإقامة مشروع المدينة الهولندية في البصرة.

وذكر بيان لهيئة البصرة: أن الهيئة أبدت موافقتها الأولية للمشروع واستحصال متطلباته ليصار إلى منحه إجازة استثمار، جاء ذلك خلال زيارة الشركتين الهولنديتين لمقر هيئة استثمار البصرة، وأضاف أن "مدير مجموعة شركات بوردك بيتر تورنيكو ذكر أن المجموعة متخصصة في مجالات الطاقة والتمويل والتقنيات والنفط والغاز والانشائيات ومجالات اخرى ولها أعمال منجزة ومكاتب وفروع في أمريكا والبرازيل ودول أوربا أو دول الخليج وترغب بفتح مكتبها السابع عشر في العراق وإيجاد شراكة محلية بهدف توسيع قاعدة الاستثمارات فيها وتنشيط الحركة التجارية".

وأشار تورنيكو إلى أن "البصرة اليوم تعتبر محطة مهمة لإقامة الاستثمارات ومحط اهتمام دول العالم ونرغب بإقامة مشاريع استثمارية وبناء المدينة الهولندية العصرية السكنية الاستثمارية في شرق البصرة تضم ستة آلاف وحدة سكنية على الطراز الأوربي الحديث"، موضحا خلال استعراضه تصميم المشروع أنه "يضم وحدات سكنية وبكلف متنوعة تشمل البنى التحتية ومراكز تجارية وترفيهية وخدمية ومدارس ومساحات خضراء ومرافق تضم ١٧٠ مبنى خدميا وملائمة لطبيعة ومناخ البصرة"، مبينا أن "من ابرز مزايا المشروع تزويد الوحدات السكنية من خلال الطاقة الطبيعية والخلايا الشمسية بمعزل عن الطاقة الوطنية إضافة إلى تضمنه تقنيات وخدمات أخرى".

وأوضح البيان أن "نائب رئيس هيئة استثمار البصرة حيدر علي فاضل أكد إعجاب الهيئة بالمشروع باعتباره سيكون حلا مناسبا لجزء من مشكلة السكن والاكتظاظ السكاني في مركز المدينة"، مؤكدا "ضرورة ألا تكون التصاميم نمطية من اجل خلق تنوع يحاكي الحضارة مع مراعاة شروط ومناخ وبيئة وثقافة محافظة البصرة في بناء تلك المدينة الى جانب ضرورة الالتزام بالمعايير الاسكانية المعدة من قبل وزارة الاسكان".

لافتا الى أن "الهيئة ستعمل جاهدة على اقامة المشروع ومنح اجازة الاستثمار بعد استحصال موافقاته القطاعية من الدوائر ذات العلاقة واستكمال متطلباته الفنية والهندسية ومن ابرزها الجدوى الاقتصادية للمشروع وخطة التمويل".

في الوقت نفسه عرضت شركة فيزالر التركية على هيئة استثمار البصرة، فكرة إقامة مشروع استثماري يتضمن بناء مدارس أهلية نموذجية.

وأوضح مدير قسم النافذة الواحدة في الهيئة المهندس جلال طعمة النوري : أن شركة تركية عرضت على الهيئة فكرة بناء مدارس اهلية نموذجية وأن الهيئة على استعداد تام لدعم المشروع وتذليل العقبات امام المشروع واستحصال الموافقات القطاعية له.

وأضاف النوري: أن القطاع التعليمي يقع ضمن أولويات الهيئة لما يحققه من ارتقاء بالمستوى العلمي لطلبة البصرة من خلال حصولهم على مناهج عالمية متقدمة،كما أن الواقع التربوي يعد الركيزة الأساسية لبناء الأمم المتقدمة والارتقاء بها على جميع المستويات، مبينا أن البصرة لديها مساحات أراضي لإقامة المشروع عائدة إلى مديرية عقارات الدولة وبلدية البصرة.

وأشار الى: أن الهيئة "قامت بالتنسيق مع دوائر الذات العلاقة من اجل دفع عجلة المشروع لاستيفاء متطلباته بهدف استكمالها لمنحة إجازة الاستثمار قريبا.

وذكر: أن الهيئة تسعى الى استقطاب المزيد من المعاهد والمراكز المتخصصة لتطوير واقع التعليم عبر إقامة مشاريع استثمارية في ذات القطاع وتوفير مساحات الأراضي لها ومنحها أجازة الاستثمار والتي تضمن استثماراتها ورؤوس أموالها وتقدم له المميزات والإعفاءات الضريبية والجمركية وغيرها من الدعم استنادا إلى قانون الاستثمار العراقي المرقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦.

من جانبه قال مدير الشركة رشيد كوجمان خلال لقائه مدير قسم النافذة الواحدة في هيئة استثمار البصرة: أن شركته تستثمر في العراق من عام ١٩٩٤ في إقليم كردستان ولها أعمال مماثلة منجزة في كركوك ودهوك وبغداد ومحافظات أخرى، والبصرة تمثل اليوم المحطة الأهم لتوسيع رقعة استثماراتها.

وأضاف: ان المشروع المسمى بمدارس (عشق البصرة) يتضمن بناء مدارس أهلية لتقديم دراسة بمناهج متقدمة لدراسة الابتدائية والمتوسطة والإعدادية لأكثر من ٦٠٠ طالب، مشيراً الى أن العمل فيها سيكون على شكل مراحل ومستويات لجعلها من ابرز المدارس النموذجية الأهلية في البصرة.

احد المشاريع الاستثمارية في البصرة